الملخص

يحتل موضوع الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية والدولية أهمية كبيرة، إذ يمثل اقصى ما توصل إليه المشرع الجنائي من اضفاء الحماية الجنائية للمواد النووية. وما ينتج عن هذه الحماية من نتائج طيبة ونظام فعال في مجال منع الجرائم التي تقع على المواد النووية ومكافحتها. اذ يتمثل في هذا النظام خلاصة ما توصلت اليه القوانين الوطنية والدولية في مكافحة الجرائم التي تقع على المواد النووية. اذ تشكل هذه الجرائم خطرا على البشرية والبيئة وتعد هذه الجرائم خطرة جدا. ومن هنا جاء اهتمام القوانين الوطنية والدولية في هذا الشأن.

وادراكاً من المشرع العراقي بالمخاطر والأضرار الناتجة عن الاستخدامات غير السلمية للمواد النووية، وما ينتج عنها من مخالفات وبقايا للمواد النووية ،التي تعد من اهم أسباب في تلوث البيئة ،فقد حرص على تجريم تلك الافعال والسلوكيات التي تمثل اعتداء على الانسان والبيئة معا.

وقد اعتمد البحث خطة، إقتضت بموجبها تقسيم الرسالة على مبحث تمهيدي وفصلين، تسبقها مقدمة، وأعقبتها خاتمة. فقد تضمن المبحث التمهيدي: (ماهية المواد النووية محل الحماية الجنائية) وقُسم هذا المبحث الى مطلبين: تم تناول في المطلب الأول ماهية المواد النووية، بينما المطلب الثاني بحث أهمية المواد النووية. وكان الهدف من ذلك تحديد ماهية المواد النووية، ومعرفة أهميتها من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية .

أما الفصل الأول: فقد تناولنا الأساس القانوني للحماية الجنائية للمواد النووية ونطاق تطبيقها، اذ قسمناه على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الأساس القانوني

للحماية الجنائية للمواد النووية، وفي المبحث الثاني نطاق تطبيق الحماية الجنائية للمواد النووية. وكان الهدف من ذلك إلى بيان الأساس القانوني للحماية الجنائية للمواد النووية وبيان نطاق تطبيقها من حيث الزمان والمكان والمبادئ ،والأثار المترتبة على نطاق التطبيق الزماني والمكاني .

اما الفصل الثاني: فقد تناولنا تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في التشريعات الدولية ومدى ملاءمتها مع القوانين الوطنية، وقد قسم الفصل الى مبحثين: المبحث الأول تناول بعض تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في التشريعات الدولية، وفي المبحث الثاني، دُرست بعض تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية. وكان الهدف من هذا الفصل بيان الجرائم التي تقع على المواد النووية في التشريعات الدولية ،والقوانين الوطنية.

واخيرا أنهينا هذا البحث بخاتمة أوجزنا فيها ما توصل إليه الباحث من نتائج ومقترحات بشأن موضوع بحث.

ونأمل من كل ذلك أن نكون قد تناولنا الموضوع بصورة تغطي كافة جوانبه ،لتكون مساهمة يستند عليها بعضهم لتحقيق بعض الأهداف والنتائج.